

لان الجماعة الزائفة تختلف في فرضيتها بخلاف التامة والجماعة اذا
 صلحت في حالها فترى ان الجماعة فصلها معها فانها كلها
 نافذة به ليعلم وتبين الاصل في حالها لان لا فرق بين من يركع
 جماعة او فردا ولانه اذا ارتكبت الجماعة واشتغل بالتامة والجماعة
 الطين وظاهره ان محله حيث ادرك الركعة الاولى لان سنة الامارة
 انما تكون حينئذ كما في قوله **قوله** او اذا دخل المسجد يركع الطواف
 فيه فحينئذ تالفت للبيت الطواف والسنة المسجد الصلاة فان
 لم يركع الطواف نوب في حقة حقة المسجد بالصلاة **قوله** ففعلها
 ففعل ما من عطفون على دخل وليس مصدرها كما قيل لفساد المعنى **قوله**
 فلا يشتغل بحقة المسجد ولو لم يكن في هذه الحالة فينبغي ان يقال
 لانها مطلوبة منه في الجملة غاية الامر انه طلب منه تقديم الطواف في
 لحصولها بسنة ولو لم يكن الطواف كما هو الافضل ثم نوب بالركعتين بعد
 التامة بحيث واندر في سنة الطواف كما لو نوبت هما سنة الطواف
 فتحصل بهما التامة فان لم يحصل سنة الطواف فعل التامة مستقلة
 فان فعل التامة بعد سنة الطواف لم يتحقق على الاقرب **قوله** او اذا خان
 اي توطئ ففوت الصلاة وهذا كانت او نقلا ففوت التامة حينئذ اما اذا
 تحقق ففوتها فان كانت فضا حرمت التامة او نقلا كرهت والمراد
 بفوت الصلاة خروج بعضها عن الوقت وان ادرك منها فيه ركعة
 بعد فعل التامة وليس المراد ففوت ادائها لان مقتضاها انه اذا لم
 يخف ففوت ادائها بان امكنه ان يدرك منها ركعة بعد فعل
 التامة ياتي بها وليس كذلك والفرق بين ما هنا وبين ما مر في باب
 القضا من ان المراد بفوت الصلاة ففوت ادائها انه لم يشتغل بغير
 مثل الذي عليه وهذا اشتغل بنفل والاشتغال به على وجه يفوت
 القرض حرام **قوله** اذا خرج من مسانه اي سوا كان منزله ام لا **قوله**
 للحظية اي في وقتها وكان متعبا لها اسألوا عن قبل وقتها كما جرت
 به العادة او لم يكن متعبا بان احتاج لتأخيرها عن الركعتين
 له التامة في صورتين وخرج بالخطيب المدرس ففسد له التامة
 وقوله في ارضها اي الخطبة **قوله** ففسد التامة في ذلك اي في الصور
 الخمس المستنفيات في الممت الثالثة المكرهه والاشغال خلاف

الاولى

الاولى حقيقتا واعتبر بان السقوط فرع عن الطلب مع انها غير
 مطلوبة من اول الامر في صورتين الاخرتين واجب بان يثبت
 ما قبلها عليه اذ بان المراد بالسقوط عدم الطلب في الاثر الاستغناء
 اذ هي في الصورة الاولى والثالثة حاصلة مع غيرها وفي الثانية لم تفت
 كما مر فقولا في الاستغناء دخل ما عدل الاولى والثالثة وقولنا استغناء لا
 ادخلها **قوله** وتتم ايضا بحارس عمارة متمكنا سواها الا قصد
 امر لا وكذا بالاعراض عنها اما لو كان مسقة فزاد في التامة طول
 الفضل ولا فرق في ذلك بين جلوسه للشرب وغيره ولو كان معطفا
 او مستلقيا وقوله وكذا الى فضله بكذا لان القيد راجع لا فقط ومحل
 فواتها الجلوس فيمن لم يركع ان يصلح فيه وكان قادرا على القيام اما
 لو اراد ان يصلحها فيه فلا تفتت به الاحتمان غير قادر على القيام بان
 كان مقصدا فلا تفتت الا اذا قصد الامراض او طمان الفضل فان لا يوجد
 واحد منهما لم تفتت وتفتت ايضا بطول الوقت عرفا ومثله الزود ولو
 سهوا او جهلا فيها فلو قال المصنف وتفتت بطول الفضل ولو سهوا
 او جهلا كان اولى لان الجلوس ليس بقيد مما علمت ولو نزل سنة
 الوضوء وحقة المسجد لم يكنه تركعتان يتولى بهما التامة على
 الاقرب لان كل واحدة صارت نذرا مستقلة ولو اعتزل من عليه
 الحجر تارة من غير وضوء وقتنا بالانذار كما له صلاة ركعتين غير سنة
 الفضل عن الوضوء حصول الوضوء مع غيره وان لم يفعله مستقلا فوضوء
 عليه انه اتى بوضوء وان كان الايمان به في ضمن غيره والظاهر انه يتأب
 عليه ما لم ينفه كالتامة واعلم ان التيممات سبع حقة المسجد الصلاة
 والبيت بالطواف والحرم بالا حرام ومنى بالرمي وعرفة ومزدلفة بالوقوف
 ولقا المسلم بالسلام والمصافحة والخطيب الخطبة يوم الجمعة **قوله**
 ومنه صلاة التسمية اضيفت الى التسمية لاشتغالها عليه ولانه المقصود
 فيها ولا بد فيهما من التعميم وان كانت نغلة مطلقا والمعتد انها لا تنفقد
 في وقت الكراهة لانها ليست ذات وقت ولا سبب وليس رعاؤها
 المشهور وقبل السلام وبعد التشهد وقول اللهم اني اسئلك عن فيق
 اهل الجنة واعمال اهل السعير وما صحه اهل التكبيرة وعرض اهل الصبر
 وجر اهل الخشية وطلب اهل الرغبة وتعب اهل الورع وعرفان اهل العلم

مطلوب

مطلوب صلاة
التسبيح
ورعاؤه